حول مسؤولية الأنظمة عن الهجمة الأميركية

شرط المطالبة بالديموقراطية

. منير شفيق ❖ .

بين الاستراتيجية والمؤامرة

يَعْجب المرءُ كيف يُمْكن لـ «إعلان دمشق»* أن يَنْأى بنفسه، وبسورية، عن التعرُّض للهجمة الأميركية (الإسرائيلية) على المنطقة العربية والإسلامية، وفي الخصوص، في هذه المرحلة، على سورية كما على فلسطين والعراق ولبنان. فالذي يقرأ «إعلانَ دمشق،» حتى لو كان مؤيِّدًا تمامًا لموقف هذا «الإعلان» من النظام في سورية، يَلْحظ أوّلَ ما يَلْحظ تجاهُلَه لتلك الهجمة التي راحت تَطْرق بابَ سورية بيَدَيْ ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية، طَرْقًا لا يَتْرك نائمًا داخلَها، أو من حولها، إلاّ ويَصْحو فزعًا صارخًا: «مَن الطارق؟»

هذا التجاهُلُ النابعُ من تعمُّدٍ، أو من حذاقةٍ سياسيةٍ، تَرَك «إعلانَ دمشق» يتعامل مع النظام وكأنّ سورية جزيرةٌ في الكاريبي أو حتى من جزر المحيط الهادئ المنسيّة! فليست هنالك من مشكلة غير المشكلة مع النظام. فهل يستطيع موقِّعو «إعلان دمشق» أن يفسِّروا ذلك، علمًا أنّهم قد يجدون أنفسَهم وبلدَهم في مواجهة العدوان، بل والاحتلال أيضًا، كما حدث مع المعارضة العراقية قبل الغزو وبعده؟ والحقّ أنّه مهما حاول المرءُ أن يستبعد ذلك الاحتمالَ لأسباب محدّدة، إلاّ أنّه لا يستطيع أن يُسْقطه من الحساب تمامًا. بل إنّ الصلاحيات التي أعطاها قرارُ مجلس الأمن الظالم ١٦٣٦، وباعتداءٍ صارخٍ على سيادة سورية وكرامتها، تتجاوزُ الصلاحيّاتِ التي تمتَّع بها پول بريمر بعد احتلال العراق، ولا تتمتّع بمثلها قواتُ الاحتلال الأميركي في العراق نفسها! مثلاً، ليس عند الأخيرة صلاحيةُ جلب إبراهيم الجعفري أو جلال الطالباني إلى التحقيق، أو الاعتقال، داخل العراق أو خارجه. وذلك يَعْني أنّ سورية الآن، **كلّ** سورية، تتعرّض لمحاولة احتلال أشدَّ من الاحتلال بالقوة العسكرية، إذا مَضَت الخطةُ الأميركيةُ على رَسْلها في استخدام لجنة التحقيق وقرار ١٦٣٦، وما يستجدّ من قرارات، لابتزاز النظام من أجل الاستسلام والسيطرة عليه، مقابلَ تبرئته من تهمة اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري ووقفِ تشديدِ الخناق عليه خوفًا من الإطاحة به.

طبعًا هذه الاستراتيجية أصبحتْ «تحت المراجعة»[1] بعد إعلان الرئيس السوري بشّار الأسد عدمَ الرضوخ للضغوط، وعدمَ تلبية الشروط الأميركية المقدّمة إلى سورية من وراء ظهر ديتليف ميليس. وهذه الشروط كلُّها إسرائيلية؛ وهي بالترتيب:

- المساعدةُ على نزع سلاح حزب اللّه، لأهميّة هذا الشرط في الضغوط الممارَسة ضدّ إيران بهدف إنهاء علاقتها بالبرنامج النووي (ولو للأغراض السلمية، ولو تحت الإشراف الدولي المُحْكم).
- الموافقةُ على سياسات شارون في قطاع غزّة والضفة الغربية، كما في الجولان، وفي فرض التطبيع العربي الفوري بغضّ النظر عن إقامة «الدولة الفلسطينية» أو «الحلّ الشامل.»
- وضعُ اليد بيد أميركا في سياساتها العراقية، لا من ناحية تكريس الاحتلال فحسب، وإنّما أيضًا من زاوية تكريس تقسيم العراق واقتلاع هويّته العربية من جذورها.
- وأخيرًا، وليس آخرًا، إعادةُ ترتيب خريطة سورية ودورها في المنطقة، بما

❖ - كاتب فلسطيني.

* - راجع نصّ الإعلان، إلى جانب الردود والردود المضادة على بعض موقّعيه، في آخر صفحات هذا العدد تحت باب «وثائق» (الآداب)

١ - المقصود بـ «المراجعة» تغييرُ الاستراتيجية: من هدف تركيع النظام إلى هدف إسقاطه. وهنا يصبح استخدامُ الحصار، بحدوده القصوى، والقوةِ العسكرية أكثرَ ورودًا.

أهم الشروط الأميركية لتبرئة سورية من تهمة اغتيال الحريري: المساعدة على نزع سلاح حزب الله!

في ذلك التهميشُ والتقسيمُ إلى فيدراليات (خمس أو ستّ فيدراليات إثنية وطائفية جهوية: حلب، ودمشق...)

إنّ الهجمة الأميركية على سورية، ودَعْكَ من غطاء ديتليف ميليس ولجنته، هي جزء لا يتجزّأ من جماع الهجمة الأميركية على المنطقة كلّها. والشاهد على ذلك هو ترجمتُها العمليّة في فلسطين والعراق ولبنان، كما في سائر البلاد العربية، على مستويات أدنى موقّتًا، وصولاً إلى إيران وأفغانستان وحتى تركيا لاحقًا، وذلك لتكتمل نظريةُ منطقة الفسيفساء (الموزاييك): منطقة دويْلات الطوائف والإثنيات والجهويّات، وحتى اللهجات إذا لزم الأمرُ، أو قلْ منطقة «الهوية الجغرافية» (بمعنى الانتساب إلى «الشرق الأوسط الكبير» أو الواسع). فالجغرافيا، بحسب هذه المقولة، هي المشترك الوحيد بين كلّ تلك البلدان: فلا هوية عربية، ولا إسلامية، ولا حتى قُطْرية عربية أو قومية كما هو الحال في تركيا وإيران مثلاً. ومَنْ عنده فهمٌ آخرُ للاستراتيجية الإسرائيلية، والمتبنّاة والمطوَّرة مِنْ قِبل ليكود الإدارة الأميركية، فليَشْرحْها!

ولكنْ لماذا لا يُدحَضُ كلُّ ذلك باتهامه بتبنّي «نظرية المؤامرة» ـ وهذا يكفي لاستبعاد كل حديث عن الاستراتيجية الصهيو ـ أميركية للمنطقة؟

الجواب هو أنّ المؤامرة، عادةً، توجد في السياسات التفصيلية، وفي التكتيكات الجزئية. وأما الاستراتيجية فمعلنة بخطوطها العريضة وبالممارسات العملية. فمثلاً، هل ما جرى في العراق «مؤامرة» أمْ هو جزء من استراتيجيةٍ كاملة؟ أما المؤامرات فقد تحاك على المستوى الأدنى، أيْ في الاختراقات والسياسات الجزئية ـ وهذه لا يتطرّق إليها إلا بعضُ مَنْ يخوضون في ما وراء فعل الأفراد. لهذا، فإنّ مَنْ يريد أن يعتبر الحديثَ عن استراتيجية أميركا أو الدولة العبرية، القريبة أو البعيدة، تبنّيًا لِـ «نظرية المؤامرة،» فإنّ عليه أن يَنْفي وجودَ استراتيجياتٍ ومخطّطاتٍ دوليةٍ من حيث أتى!

مسؤولية الاستعمار ومسؤولية الأنظمة

ثمة موضوعة متذاكية أخذتْ تَنْتشر مثلَ النار في الهشيم في هذه الأيام، ولسانُ حالها الكلامُ التالي:

«حسنًا، هنالك هجمةٌ أميركية وإسرائيلية على المنطقة. لكنْ مَن المسؤولُ عنها؟ أليست الأنظمةُ هي المسؤولة،، بما ارتكبتْه من استبدادٍ وقهرٍ للإنسان، ونشرٍ للفساد، بل ومن تراجعاتٍ وتنازلاتٍ أيضًا؟ أنظرْ إلى الحال التي وَصَلْنا إليها! فهل مثلُ هذه الأنظمة يقف في وجه الهجمة؟ وهل هناك أسفٌ عليها إنْ ذهبتْ؟ فلتذهبْ، ولتتنفّسِ الناسُ، ولتصبحْ للشعوب كلمةٌ!»

وشبيهٌ بذلك المنطق ما ردّده بعضُ المعارضة العراقية قبل الغزو من شعار: «خذوا صدّام وأعطُونا شارون!»

إنّ الذين يعتبرون أنّ النظام [العربيّ] وما فعله ويَفْعله هو المسؤولُ عن الهجمة لا يتذكّرون أنّ الهجمات الاستعمارية على المنطقة، والمجيءَ بالمشروع الصهيوني، وإقامةَ الدولة العبرية... كانت متواصلةً **قبل** وجود الأنظمة التي يراد تحميلُها مسؤوليةَ الهجمة الحالية. وبدهيٌّ أنّ أميركا، ومِنْ قَبْلها الدولُ الاستعماريةُ الغربيةُ، كما الحركةُ الصهيونيةُ، لم تُصبح استعماريةً أو عنصريةً أو نهّابةً لثروات العالم بسبب ما تَفْعله أو فعلتْه أنظمتُنا بشعوبها! فأهدافُ تلك الدول الاستعمارية واستراتيجياتها نابعةٌ من طبيعتها وأنظمتِها ومصالح طبقاتها المسيطِرة. والدليل البسيط على ذلك هو أنّ الحروبَ الاستعماريةَ والإمبريالية الأميركية الراهنة ظاهراتٌ **عالمية** لا تخصّ بلادَنا وحدَها (عدا زرع الدولة الصهيونية بين ظهرانينا، وهذا لا علاقة له أيضًا بما فعلتْه أو تَفْعله الأنظمةُ عندنا).

وبكلمة، فإنّ محاولةَ تفسيرِ الهجمة الأميركية ـ الإسرائيلية الراهنة، كما الاستراتيجيات الدولية، بأنّ المسؤول عنها هو الأنظمة لا يَحْمل قَدْرًا من المعرفة والعِلْم أو الحقيقة.

إذا كانت الأنظمة هي المسؤولة عن الهجمة الأميركية، فهل تَتْرك المعارضةُ هذه الهجمةَ تحتلّ البلادَ؟!

إنّ أقصى ما يُمْكن أن تَحْمله الأنظمةُ من مسؤولية هو عدمُ امتلاكها من القوة ما يوازي القوةَ العسكريةَ والتكنولوجيةَ والاقتصاديةَ والإداريةَ التي تتمتّع بها الدولُ الكبرى في ميزان القوى العالمي. وهذا حديثُه يطول، ولا يُمْكن أن يُعزى إلى دولةٍ عربية بعيْنها، لاسيَّما مع تاريخيةِ ولادتها في أحضانِ التجزئة العربية المُقْعِدةِ عن الوصولِ إلى ذلك المستوى من القوة.

وعلى كلّ حال فإذا كان المقصودُ من لوم الأنظمة أنّها لم تُعِدَّ البلادَ إعدادًا كافيًا لخوض «الحرب الشعبية» ضدّ مَنْ يحاول الاعتداءَ عليها، ومن أجل أهدافٍ لا علاقةَ لها بالاستبداد والفساد وإنما بالثروات والهيمنة الإقليمية والدولية وتحقيق الاستراتيجيات البعيدة المدى كذلك... إذا كان ذلك هو المقصود، فإنّ أصحاب تلك الحجّة لم يَخْطر لهم ذلك ببالٍ قطعًا، إذ إنّ في ذهن الكثيرين من هؤلاء تحميلَ الأنظمة المسؤولية **بسبب رفضها الشروط الأميركية ـ الصهيونية بالكامل**. حقّاً إنّ الاستسلامَ لا يوصلُ إلى الحرب لأنّه يُحقّق أهدافَ الحرب وأكثرَ، دونما حاجة إلى استخدام القوة. لكنْ من البدهيّ أنّ القائمة المطلوب من النظام تلبيتُها مطلوبةٌ من موقّعي «إعلان دمشق» أنفسِهم؛ فإنْ لم يستجيبوا، فهل يتحمّلون مسؤوليةَ تجدُّدِ الهجمةِ على سورية؟!

ثم إذا كانت الأنظمة هي المسؤولةَ عن الهجمة، فهل تُتركُ هذه الهجمةُ لتحتلّ البلادَ وتحقّقَ أهدافَها، ثم تتحرّك المعارضةُ بعد ذلك؟! وهل صحيح أنّه إذا حقّقت الهجمةُ أهدافَها بإقامة الشرق الأوسط الفسيفسائي فستصبح الظروفُ أكثرَ مؤاتاةً لِـ «تنفُّسِ الناس» ولنهضةِ شعوبنا؟

شرط الديموقراطية

غير أنّ وضْع الأولوية لمواجهة الهجمة الأميركية الصهيونية لا يحلّ مشكلةَ الشعوب مع أنظمتها. حسبُه أن يَمْنَعَ التدهورَ العامّ إلى الأسوإ ـ سواء أكان هذا الأسوأُ على مستوى قضية فلسطين أمْ على المستوى العربي العامّ أمْ على المستوى القُطْري.

ثم إنّ إعطاء الأولوية لمواجهة الهجمة يُبقي المقاومةَ لدى المعارضة حاضرةً في حال نجاح الهجمة، لا سمح اللّه. ذلك لأنّها لن تكون قد ساعدتْ عليها، ولو بالسكوت عنها، أو باعتبارها في موضع الخطر الثانوي. لكنّ هذا التحديد للأولوية لا يَصْلح إلاّ للذين تعنيهم مواجهةُ المشروع الصهيوني والسياساتِ الإمبريالية، ويَحْملون مشروعًا تحرُّرِيّاً استقلالياً وحدوياً نهضوياً. وهذا شرطُ الديموقراطية لمن يعتبرها الشفاءَ من كلّ داء، ناهيك عن الذين يَحْملون مشروعًا للعدالة الاجتماعية كذلك.

بيروت ـ عمان